

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٩٣

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

و Corr.1، و A/49/388، و A/49/396، و A/49/397،
و A/49/431، و A/49/456، و A/49/466، و A/49/470،
و A/49/516، و A/49/562، و A/49/581، و A/49/683

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

مشاريع القرارات
A/49/L.26/Rev.1 و A/49/L.32/Rev.1، و
A/49/L.34/Rev.1 و A/49/L.36/Rev.1، و
A/49/L.37/Rev.1 و A/49/L.39/Rev.1، و
A/49/L.41/Rev.1 و A/49/L.42/Rev.1، و
A/49/L.48/Rev.2 و A/49/L.50

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الطوارئ:

(ج) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام (A/49/177 و Corr.1 و Add.1)

مذكرة من الأمين العام (A/49/453)

مشروعا القرارين A/49/L.19/Rev.1 و A/49/L.57

تقرير الأمين العام عن المؤتمر العالمي للحد من
الكوارث الطبيعية (A/CONF.172/9، Add.1)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى
البلدان أو المناطق:

مشروع القرار (A/49/L.29/Rev.1)

تقارير الأمين العام (A/49/158، و A/49/263،
و Corr.1، و A/49/356، و A/49/376، و A/49/387،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبعد مضي ما يقرب من ست سنوات على اعتماد الخطة، تحسنت الحالة في أمريكا الوسطى تحسنا كبيرا. لقد انتقلت أمريكا الوسطى من الحرب الى السلام، ومن الاستبداد الى الديمقراطية المعززة، ومن التباغض الى المصالحة والوئام، ومن التدمير الى إعادة البناء الوطني. ولقد أمكن تحقيق هذه الأهداف ليس فقط بفضل الجهود الوطنية وإنما أيضا بفضل التضامن والدعم المستثمرين من جانب الأمين العام لمنظمتنا والمجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف، ومن بينها يجب علي أن أنوه على وجه التحديد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي اضطلع بإدارة وتنسيق تنفيذ الخطة.

وتؤمن حكومات أمريكا الوسطى بأنه تم إحراز تقدم كبير باتجاه تحقيق مختلف الأهداف التي نصت عليها الخطة الخاصة، والتي أسهمت بدورها في عملية صنع السلم وإقامة الديمقراطية في المنطقة.

ففي حزيران/يونيه ١٩٩٤ عقد آخر اجتماع للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الدولي الخاص باللاجئين من أمريكا الوسطى، الذي آذن بنهاية برنامج الطوارئ. إلا انه في الوقت نفسه تم اعتماد مبادرة جديدة في المكسيك العاصمة تمثلت في إعلان الالتزامات، الذي كان يستهدف اختتام البرامج المعلقة المتصلة بالتشريد والاستبعاد الاجتماعي والفقير المدقع وصياغة وتنفيذ برامج جديدة أوسع للتنمية البشرية المستدامة.

علاوة على ذلك، ستنتهي البرامج الأخرى الجارية في إطار الخطة الخاصة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عملا بالقرار ٢٣١/٤٥، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٩٠. وينص التقرير المتعلق بهذا البند على انه نظرا للموارد التي تكاد تنضب فقد "قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع سلطات أمريكا الوسطى، أن يخصص المبلغ الصغير المتبقي لتمويل بعض الأنشطة الأولية الموجهة نحو إعداد برنامج اقليمي جديد للمنطقة دون الإقليمية". (A/49/397، الفقرة ٧٠)

ونحن ندرك انه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لمعالجة الاحتياجات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة للأغلبية الساحقة من سكاننا،

(هـ) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها:

تقرير الأمين العام (A/49/688)

مذكرة من الأمين العام (A/49/208)

مشروع القرار (A/49/L.45)

تقرير اللجنة الخامسة (A/49/794)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور ليتولى عرض مشروع القرار A/49/L.37/Rev.1

السيد ميلينديز - باراهونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن المقدمين الأصليين لمشروع القرار A/49/L.37/Rev.1، الذين ترد أسماؤهم في أعلى تلك الوثيقة، وعن المقدمين الإضافيين إسبانيا وأوروغواي وبيرو وشيلي وكولومبيا والفلبين - يشرفني أن أعرض مشروع القرار هذا المعنون: "الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى". وقد قدم المشروع في إطار البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال المعنون: "تعزير وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوتية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق".

تكتسي هذه المسألة أهمية بارزة بالنسبة لأمريكا الوسطى، خصوصا وأن أصولها ترتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الرامية الى الخروج بالمنطقة من الأزمة الخطيرة التي تعصف بها منذ بداية الثمانينات. ومنذ البداية، وضعت الخطة الخاصة أهدافا محددة قائمة على فلسفة عملية صنع السلم التي تجسدت في اتفاق اسكيبولاس الثاني، والتي استهدفت استكمال التدابير الرامية الى النهوض بالسلم، بغية معالجة جميع الأسباب الجذرية للصراع في وقت واحد. وبعبارة أخرى، شكل هذا خطوة هائلة باتجاه الدعم المتزامن تقريبا لعملية إقامة سلم راسخ ودائم في أمريكا الوسطى وعملية ضمان تنمية اقتصادية منصفة.

الأخرى في استكمال الجهود الوطنية من أجل تقديم عملية السلم في أمريكا الوسطى.

وفي منطوق الجزء ألف، تعرب الجمعية العامة عن شكرها للأمين العام وتقديرها لجميع الدول، وخاصة مجتمع الدول المانحة، وللمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على ما قدمته من دعم وأبدته من تضامن في مجال تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى، وتؤكد أهمية الإبقاء على التعاون الدولي من أجل تعزيز السلم والديمقراطية والتنمية المستدامة.

والجزء بـاء من مشروع القرار يعنى بتقديم المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وتشير فقرات الديباجة الى القرارات المتعلقة بأهمية التعاون خلال فترة الانتقال الى السلم الوطيد، وتتضمن إشارة الى اختتام عمليتي الخطة الخاصة والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى. وتدرك فقرات الديباجة بأنه، رغم التقدم المحرز، ضرورة مواصلة رصد المشاكل في أمريكا الوسطى الى أن تتم إزالة الأسباب الأساسية والهيكلية التي أدت الى الأزمة.

ويعترف مشروع القرار أيضا في الديباجة بما للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات القمة في أمريكا الوسطى، ويحيط علما بتقرير الأمين العام، فضلا عن الجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى من أجل حل أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تعزيز أشكال المشاركة الأوسع نطاقا ضمن الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة. ويعترف أيضا بالقيود المالية والمادية السائدة في المنطقة، ويضع في اعتباره الاستراتيجية الوطنية والاقليمية الجديدة بعنوان "التحالف من أجل التنمية المستدامة".

ويؤكد مشروع القرار في منطوقه على ضرورة وضع برنامج جديد لتقديم التعاون والمساعدة الاقتصادية والماليين والتقنيين الدوليين لأمريكا الوسطى وفقا للظروف الجديدة واستنادا الى الأولويات المقررة في إعلان الالتزامات، والتحالف من أجل التنمية، والالتزامات الإضافية التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي للسلم والتنمية، وكلها تشكل إطارا للاستراتيجية الجديدة للتنمية في أمريكا الوسطى. وهو

خصوصا الجهود الرامية الى مكافحة الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي، والانتهاك من الأنشطة المعلقة لوضع حد للتشريد، والوفاء بالاحتياجات الهيكلية طويلة الأمد، وإعادة تنشيط الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، ولضمان الاستثمار الاجتماعي والأمن الغذائي، والحماية البيئية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، من بين المجالات الأخرى التي تشكل في نهاية المطاف التحديات التي يجب مواجهتها إذا كان لنا أن نحافظ على الاستقرار والسلم الاجتماعي والديمقراطية والتنمية المستدامة.

ومع انتهاء الخطة الخاصة تتفق حكومات أمريكا الوسطى على ضرورة إعداد برنامج جديد للتعاون لبلدان أمريكا الوسطى يقوم على أساس الاستراتيجية الجديدة للتنمية البشرية المستدامة، وفقا للأولويات التي نص عليها إعلان الالتزامات المعتمد في المكسيك العاصمة، وفي مؤتمر قمة البيئة لبلدان أمريكا الوسطى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في ماناغوا، وفي المؤتمر الدولي للسلم والتنمية المعقود في هندوراس. والهدف من ذلك هو الحؤول دون ارتكاس الانجازات المحققة وتعزيز السلم والديمقراطية على الصعيد الإقليمي.

وقبل أن أتطرق الى مضمون مشروع القرار A/49/L.37/Rev.1، أود أن أشير الى تغيير طفيف تم الاتفاق عليه أثناء الاجتماعات غير الرسمية. فالفقرة ٤ من منطوق الجزء بـاء من مشروع القرار ينبغي أن تبدأ كما يلي:

"تطلب الى الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
..."

أتناول الآن مشروع القرار نفسه. يتألف المشروع من جزأين، يتعلق الجزء الأول تحديدا بالخطة الخاصة، التي شارفت على نهايتها، ويتعلق الثاني بالإطار الجديد للمساعدة التي تقدم الى أمريكا الوسطى والتعاون معها.

في ديباجة الجزء ألف، تشير الجمعية إلى أهمية الخطوات التي اتخذها الأمين العام والإسهام القيم الذي أسهمت به الأمم المتحدة، وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والآليات الحكومية وغير الحكومية

ومن ذينك القرارين، وفي ضوء أحداث الماضي، يتضح أن هناك حاجة ماسة إلى اعتماد مشروع القرار الذي يشرفني أن أقوم بعرضه.

في القرارين المذكورين أحاطت الجمعية العامة علما مع الارتياح بإبرام اتفاق تشابولتسك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بين طرفي الصراع الذي عصف بالبلد منذ عام ١٩٦٩، وهو الاتفاق الذي وضع حداً لذلك الصراع المأساوي. ولقد أعربت الجمعية العامة عن عميق قلقها إزاء الآثار المدمرة الناجمة عن الصراع، وأكدت على

"الحاجة إلى زيادة إشراك المجتمع الدولي في تعمير وتنمية السلفادور عن طريق منح المساعدات الاقتصادية والفنية والمالية". (القرار ٤٧/١٥٨، الفقرة السادسة من الديباجة)

وفي ذلك القرار، ناشدت الجمعية العامة أيضاً، في جملة أمور، الدول والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

"تقديم المساعدة اللازمة، بأفضل شروط ممكنة، من أجل تعمير وتنمية السلفادور". (المرجع نفسه، الفقرة ٤ من المنطوق)

وطلبت إلى

"الأمين العام تشجيع المجتمع الدولي على زيادة مستوى المساعدة [التي يقدمها] للسلفادور". (المرجع نفسه، الفقرة ٥ من المنطوق)

وفي القرار الذي اتخذ العام الماضي بشأن هذا الموضوع، اعترفت الجمعية العامة، في جملة أمور، بأن السلفادور كانت

"تجتاز مرحلة انتقالية حرجية وأن من شأن التعاون الدولي أن يسهم في تخطي الصعوبات التي تعترض سبيل الوفاء التام بالالتزامات المضطلع بها بموجب اتفاق تشابولتسك". (القرار ٤٨/٢٠٣، الفقرة الرابعة من الديباجة)

يؤكد أهمية التعاون الخارجي، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة بذل جهوده من أجل حشد الموارد، ويحث الدول، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة - ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - على المشاركة في هذه العملية. ويؤكد على الحاجة الماسة إلى أن يبقى المجتمع الدولي على تعاونه وأن يوفر الموارد المالية اللازمة بغية تحقيق فعالية تعزيز النمو والتنمية في أمريكا الوسطى. ويختتم مشروع القرار بأن يطلب إلى الأمين العام بأن يقدم تقريراً عن تنفيذه، ويقرر أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة في دورتها الخمسين، وبعد ذلك كل سنتين.

ختاماً، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نتذكر الصلة بين السلم والديمقراطية والتنمية. ففي أمريكا الوسطى تتطور هذه العلاقة الثلاثية بنجاح مما يسهم في عملية صنع السلم. ونحن نعتبر أن الديمقراطية هشة، لا سيما في بلداننا التي تحاول أن تتخلص من فترة الانتقال وتبدأ توطيد السلم الذي يتطلب تعزيزه بذل جهود أكبر يوماً بعد يوم. وإننا نحتاج من أجل هذه الغرض إلى دعم المجتمع الدولي.

ونرجو اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا ليعرض مشروع القرار A/49/L.39/Rev.1.

السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/49/L.39/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور"، نيابة عن مقدميه الـ ١٥ الأصليين، فضلاً عن إسبانيا وأورغواي وإيطاليا والبرازيل وبيرو وترينيداد وتوباغو وشيلي والفلبين وكرواتيا وكولومبيا، التي انضمت اليوم إلى الدول مقدمة المشروع الأصلية.

تعلمون، سيدي الرئيس، ويعلم الممثلون الآخرون، أن الجمعية العامة اتخذت في دورتها الأخيرة قراراتين يحملان العنوان نفسه. وأشار إلى القرارين ٤٧/١٥٨ و ٤٨/٢٠٣ اللذين اعتمدا بتوافق الآراء في اللجنة الثانية - حيث منشأهما - وفي الجمعية العامة على السواء.

وفي ضوء الخلفية التي وصفتها للتو، فإن الأحكام المختلفة الواردة في مشروع القرار الذي يشرفني أن أعرضه لا تحتاج إلى إيضاح.

إن فقرات الديباجة الأربع الأولى عبارة عن صيغة مستكملة لفقرات الديباجة المقابلة لها في القرار ٢٠٣/٤٨ ولا تحتاج إلى إيضاح. وتشير الفقرة الأخيرة من الديباجة إلى حدث وقع قبل شهرين، وهو حدث يستحق الذكر لأنه يعبر عن الالتزام الراسخ لحكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني بمواصلة الامتثال لاتفاقات تشابولتيك، التي تمثل أساس عملية السلم.

وفي الفقرتين الأوليين من منطوق مشروع القرار، تكرر الجمعية العامة، كما ورد في القرار ٢٠٣/٤٨، تقديرها للمجتمع الدولي بأسره ولبعض الحكومات بشكل خاص، ولوكالات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما قدمته من مساعدة للسلفادور. وتورد الفقرة ٣ من المنطوق المبادئ المذكورة في الفقرة المماثلة من فقرة منطوق مشروع القرار ٢٠٣/٤٨ وتتناولها بتوسع. وفي ضوء خلفية الفقرتين ٥ و ٦ من المنطوق، على الرغم من أنهما جديدتان، فليست هناك حاجة إلى توضيحهما. وهذا ينطبق أيضا على الفقرة ٧، المختلفة قليلا عن الفقرة المماثلة من منطوق مشروع القرار ٢٠٣/٤٨. وتعتبر الفقرة الأخيرة من المنطوق عن اهتمام الجمعية العامة بمتابعة مسألة تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور.

واسمحوا لي أن أعرب عن أمل وفد بلدي الخالص في اعتماد مشروع القرار الذي عرضته للتو بتوافق الآراء مثل سابقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل غينيا ليعرض مشاريع القرارات A/49/L.41/Rev.1، و A/49/L.42/Rev.1، و A/49/L.48/Rev.2، وإجراء تنقيح على مشروع القرار A/49/L.26/Rev.1.

السيد ديون (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أن أعرض، في إطار البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال، مشاريع القرارات الثلاثة الواردة في الوثائق التالية: "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان"، و A/49/L.42/Rev.1، "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الانسانية والإنعاش

وقبل أقل من شهر، أشادت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، عندما تكلمت في مجلس الأمن، إشادة حقة بالسلفادور عندما قالت إن شعب السلفادور

"ثابر، وتحسنت الخطر الشديد أحيانا، على تحقيق تغير حقيقي في مجتمعه". (S/PV.3465، ص ١٣)

وعلى الرغم من تلك المثابرة الرائعة، والإصلاحات المؤسسية التي أدخلت، والانتخابات الحرة والنزيهة التي أجريت في البلد هذا العام، فإن عملية السلم التي بدأها ويوجهها اتفاق تشابولتيك لم تنته بعد.

وعلاوة على ذلك، لا تزال السلفادور بحاجة إلى المساعدة الدولية لتطوير عملية السلم ولأغراض اقتصادية بحتة على السواء. وفيما يتعلق بالمساعدة لتطوير عملية السلم، ينبغي أن يذكر أن مجلس الأمن اتخذ يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ قرارا تضمن جملة أمور، منها أنه حث

"جميع الدول والمؤسسات الدولية العاملة في ميادين التنمية والتمويل على المساهمة فورا وبسخاء في دعم تنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلم حسبما تطلبه حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني". (قرار مجلس الأمن ٩٦١ (١٩٩٤)، الفقرة ٦)

ويتعين علينا أن نلاحظ على صعيد اقتصادي بحت، كما ذكر الأمين العام في الفقرة ١٩ من تقريره (A/49/562) عن تقديم المساعدة إلى السلفادور، أنه لا تزال هناك حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة التقنية والاقتصادية للسلفادور، خاصة وأن الدعم المالي للسلفادور من خارج البلد، كما هو مذكور في التقرير، قد انخفض.

ومن الممكن فهم احتياجات السلفادور بوضوح إذا وضعنا في الاعتبار مقتل أكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص في الحرب الأهلية الأخيرة وما نجم عنها من نزوح أكثر من مليون لاجئ ومشرد ومن خسائر مادية هائلة.

وينبغي مواصلة الاصلاحات الديمقراطية في موزامبيق؛ وينبغي استخدام جميع السبل المتاحة للقضاء على الملاريا في السودان، التي تزهق أرواح الآلاف من الأشخاص؛ وأخيراً، وفيما يتعلق بدول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى، ينبغي معالجة الآثار الناجمة عن الفصل العنصري ولا سيما وقف التصحر، الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

وأود الآن أن أدخل تنقيحاً طفيفاً على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/49/L.26/Rev.1، "تقديم المساعدة الى موزامبيق". يجب أن يكون نص الفقرة كما يلي:

"تناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الى حكومة وشعب موزامبيق من أجل إقامة السلم الدائم وإحلال الديمقراطية والعمل على تنفيذ برنامج فعال للتعمير والتنمية الوطنيين في ذلك البلد".

في الختام، نأمل أن تحظى مشاريع القرارات هذه، كما حدث في الماضي، بتأييد جميع الدول الأعضاء، وأن تعتمد بتوافق الآراء، تعبيراً عن التضامن مع شعوب موزامبيق والصومال والسودان ودول خط المواجهة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا ليعرض مشروع القرار A/49/L.50.

السيد رنجي (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنمسا.

عندما تم التوقيع على إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، كان من المقبول عموماً أنه من أجل أن يكتب النجاح لعملية السلام هذه لا بد من بذل جهد دولي كبير لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. وبهذه الروح جرى بعد أقل من ثلاثة أسابيع من توقيع إعلان المبادئ عقد مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط في واشنطن حيث أعلنت فيه تعهدات كبيرة.

الاقتصادي والاجتماعي في الصومال"، المقدم من بلدي، بوصفه رئيس المجموعة الافريقية وسلطنة عمان؛ و A/49/L.48/Rev.2، "تقديم المساعدة الخاصة الى دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة"؛ وأن أدخل بعض التنقيحات على مشروع القرار A/49/L.26/Rev.1 "تقديم المساعدة الى موزامبيق".

إن الصيغة المستخدمة في مشاريع القرارات واضحة للغاية، وبالتالي سيكون بياننا موجزاً. وفي الحقيقة، كانت مشاريع القرارات هذه موضوع مشاورات واسعة وحظيت بموافقة المجموعة الافريقية. وعلى الرغم من أن مشاريع القرارات هذه قد استكملت لتتمشى مع التطور الاجتماعي - السياسي الذي حدث في بعض البلدان المعنية، وبسبب نجاح الاجراءات المتعددة الأطراف الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، على سبيل المثال في موزامبيق وجنوب افريقيا، فإنها بشكل عام لم يطرأ عليها أي تغيير من حيث المضمون بالمقارنة مع القرارات المماثلة المتخذة في السنة الماضية.

وتبرز فقرات الديباجة، في جملة أمور، الحاجة الى مواصلة المساعدة الانسانية المقدمة الى البلدان المذكورة مع مراعاة حالات الطوارئ الخاصة بها، والناجمة عن الآثار الضارة للحرب الأهلية في الصومال وموزامبيق، والملاريا في السودان، والفصل العنصري والتصحر في بعض بلدان الجنوب الافريقي.

وفي فقرات المنطوق، تؤكد مشاريع القرارات على الحاجة الى ضمان سلامة الموظفين الذين يقدمون المساعدة الوثيقة الى جميع المحتاجين، وتعرب عن الرغبة في إدراج المساعدة الانسانية بصورة شاملة في إطار المساعدة الاقتصادية للتعمير الوطني. وبالإضافة الى ذلك، تطلب الى الأمين العام أن يواصل جهوده من أجل تعبئة المساعدة الدولية للإنعاش الوطني والتنمية في البلدان التي دمرتها الحرب، والتي لا تزال تعاني من ركود اقتصادي كامل.

وفي ضوء ذلك، يعتقد مقدمو مشاريع القرارات أنه ينبغي أن تستمر الصومال في الاستفادة من التضامن الدولي في ميدان المساعدة الانسانية لا سيما وأن قوات الأمم المتحدة على وشك ترك ذلك البلد؛

الموضوع أصبح، نتيجة لروح التعاون الجديدة في هذا المجال، محل توافق آراء منذ العام الماضي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ليعرض مشروع القرار A/49/L.57.

السيد سالاندر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعرض مشروع القرار A/49/L.57، أود أن أعلن أن بولندا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وكندا، وموناكو أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار.

ونياية عن مقدمي مشروع القرار A/49/L.57، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" يشرفني الآن أن أعرضه.

يسلم مشروع القرار بتزايد الحاجة الى المساعدة الإنسانية والموارد المالية الكافية لتأمين مواجهة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الإنسانية بصورة سريعة وفعالة وفي حينها سواء من أجل توفير الإغاثة أو من أجل الوصول بها الى مرحلة التنمية. ويسلم أيضا بالحاجة الى زيادة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، ولا سيما التنسيق الميداني.

ويحيط مشروع القرار علما بتقرير الأمين العام (A/49/177) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ وإضافته (A/49/177/Add.1) المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأن التركيز الرئيسي في منطوق مشروع القرار ينصب على ثلاث مسائل أحييت الى الجمعية العامة للنظر فيها بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩١/١٩٩٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ وهي: أولا التدابير اللازمة لتعزيز التنسيق الميداني للمساعدة الإنسانية؛ وثانيا، الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ؛ وثالثا تمويل ترتيبات التنسيق الميداني السريع.

أولا، فيما يتعلق بالتنسيق الميداني، يلاحظ مشروع القرار التدابير المجملية في تقرير الأمين العام، ويسلم بضرورة زيادة تطوير وتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة بما في ذلك التعاون فيما بين الوكالات التنفيذية وإدارة الشؤون الإنسانية والمنظمات غير

وفي تلك المناسبة أنشئت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق أنشطة المانحين. وكانت أهم خطوة من الخطوات المتخذة تحت رعاية الأمين العام لضمان تحقيق آلية متسقة لأنشطة الأمم المتحدة في أنحاء الأراضي المحتلة، تعيين المنسق الخاص في الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه لم تفقد مسألة مساعدة الشعب الفلسطيني شيئا من أهميتها. والواقع أن الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في غزة بينت الحاجة الملحة إلى تعزيز وتسريع العملية التي بدأت بإعلان أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ التاريخي.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن من الحيوي، خلال المرحلة الخاصة التي ينشأ فيها الحكم الذاتي وتقام فيها المؤسسات الفلسطينية، أن يرى سكان الأراضي دليلا ملموسا في حياتهم اليومية على الآثار الإيجابية للتغيرات السياسية التي وقعت قبل عام. وهذا الهدف يتطلب جهودا تبذلها جميع الأطراف، سواء كانت المجتمع المانح في مجموعه أو الأطراف الإقليمية.

والاتحاد الأوروبي مقتنع أيضا بأن جهود المانحين لمساعدة السكان المدنيين يجب أن يصاحبها تنشيط عملية السلم، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لإعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية استئناف مفاوضاتهما بشأن تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي. ومن الأمور الأساسية أن تفتح هذه المناقشات الطريق في أقرب وقت ممكن لإحراز تقدم جديد بشأن المسائل الهامة، وبخاصة تلك المتعلقة بالانتخابات ومد نطاق الحكم الذاتي الى الضفة الغربية.

إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه المساهم الأكبر في مساعدة الفلسطينيين، يؤكد مجددا عزمه على مواصلة جهوده الاقتصادية والمالية؛ ورغبته في دراسة الطرق والوسائل اللازمة للوفاء باحتياجات الفلسطينيين بشكل أكثر فعالية.

ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يسره أن يعرض مشروع القرار A/49/L.50، المعنون "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني". وأن يكون مشاركا في تقديمه. ونلاحظ بارتياح خاص أن مشروع القرار بشأن هذا

التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ومشروع القرار تعبير عن ذلك، ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات المتبقية المقدمة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، ألا وهي: A/49/L.19/Rev.1 و A/49/L.26/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا، و A/49/L.29/Rev.1 و A/49/L.32/Rev.1 و A/49/L.34/Rev.1 و A/49/L.36/Rev.1 و A/49/L.37/Rev.1 و A/49/L.39/Rev.1 و A/49/L.41/Rev.1 و A/49/L.42/Rev.1 و A/49/L.45 و A/49/L.48/Rev.2 و A/49/L.50 و A/49/L.57.

أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت من بين مقدمي مشروع القرار A/49/L.19/Rev.1: أذربيجان، ألبانيا، بنن، تركيا، جمهورية مولدوفا، الصين.

وأصبحت كوستاريكا من بين مقدمي مشروع القرار A/49/L.36/Rev.1. وبسبب خطأ فني حذفت سلوفاكيا من القائمة الأصلية لمقدمي مشروع القرار هذا.

وأصبحت بوتان من بين مقدمي مشروع القرار A/49/L.29/Rev.1.

وأصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار A/49/L.45: أذربيجان، ألبانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرتغال، بنغلاديش، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، الصين، طاجيكستان، الفلبين، كازاخستان، كوستاريكا، لاوس، لتوانيا، ماليزيا، مصر، الهند، هندوراس.

والآن تبت الجمعية في مشاريع القرارات المتبقية في إطار البند، وعددها ١٤ مشروع قرار، واحدا واحدا، كل منها في إطار البند الفرعي ذي الصلة.

في إطار البند الفرعي (أ) يوجد مشروع قرارين.

مشروع القرار A/49/L.57 عنوانه "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

الحكومية. ويحيط علما أيضا بالتدابير والإجراءات التي أوصت بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المنسق المقيم في البلد، ويطلب الى الأمين العام أن يعرض، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا آخر عن تلك المسألة. ويؤكد مشروع القرار ضرورة أن تؤدي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عملها بوصفها الآلية الرئيسية للتنسيق فيما بين الوكالات تحت قيادة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

ثانيا، يلاحظ مشروع القرار أن الوكالات التنفيذية اعترفت اعترافا تاما بفائدة الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، ولا سيما لتعزيز قدرتها على التصدي الفوري للاحتياجات العاجلة في المراحل الأولية من الكوارث الطبيعية. ويعترف المشروع بالحاجة الى الاحتفاظ بمستوى مناسب من الموارد في الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، ويطلب الى منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ أن يوجه نظر الدول الى هذه المسألة عندما تنخفض الموارد عن هذا المستوى. وعلاوة على ذلك يطلب الى الأمين العام أن يواصل مشاوراته فيما يتعلق بزيادة موارد الصندوق، مع المراعاة التامة للحاجة الى تأمين المساهمات على أساس مضمون وواسع النطاق وإضافي.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة الترتيب المتعلق بتمويل ترتيبات التنسيق الميداني السريع يوافق مشروع القرار على توصية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبأن يستمر استخدام الفوائد التي اكتسبها الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ في هذا الغرض. ويحث جميع الوكالات التنفيذية على التعاون تعاوننا تاما مع إدارة الشؤون الإنسانية، لتوفير موارد مالية وبشرية كافية لترتيبات التنسيق السريع بغية تعزيز قدرة المنظومة بأسرها على الاستجابة السريعة.

قبل أن أختتم بياني أود أن أعرب عن التحية للسيد بيتر هانسن، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وللعاملين معه، وأيضا للوكالات التنفيذية المعنية، لجهودهم المتفانية لتخفيف معاناة ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

إننا، نحن المشاركين في تقديم مشروع القرار A/49/L.57، نؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.34/Rev.1 عنوانه "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.34/Rev.1

اعتمد مشروع القرار A/49/L.34/Rev.1 (القرار ٢١/٤٩ واو).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.36/Rev.1 عنوانه "التعاون والمساعدة الدوليان للتخفيف من حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.36/Rev.1

اعتمد مشروع القرار A/49/L.36/Rev.1 (القرار ٢١/٤٩ زاي).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.37/Rev.1 عنوانه "الخطوة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.37/Rev.1

اعتمد مشروع القراران A/49/L.37/Rev.1 (القراران ٢١/٤٩ حاء وطاء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.39/Rev.1 عنوانه "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.39/Rev.1

اعتمد مشروع القرار A/49/L.36/Rev.1 (القرار ٢١/٤٩ يا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع القرار A/49/L.57؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.57 (القرار ١٣٩/٤٩ ألف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.19/Rev.1 عنوانه "اشترك المتطوعين ذوي الخوذات البيضاء في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الاغاثة الانسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني لأغراض التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.19/Rev.1

اعتمد مشروع القرار A/49/L.19/Rev.1 (القرار ١٣٩/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفي إطار البند الفرعي (ب) توجد ١٠ مشاريع قرارات.

مشروع القرار A/49/L.26/Rev.1 عنوانه "تقديم المساعدة إلى موزامبيق".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.26/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.26/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٢١/٤٩ دال).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ومشروع القرار A/49/L.32/Rev.1 عنوانه "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.32/Rev.1

اعتمد مشروع القرار A/49/L.32/Rev.1 (القرار ٢١/٤٩ هاء).

A/49/L.29/Rev.1 وهو معنون "قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.29/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.29/Rev.1 (القرار ٢٢/٤٩ بء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في إطار البند الفرعي (هـ) لدينا مشروع القرار A/49/L.45 المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.45؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.45 (القرار ٤٩/٤٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلاً للمواقف. وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة بيانات تعلييل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رونجي (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أن أغتنم هذه اللحظة الخاصة، بعد أن اعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الأخير المقدم في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، لكي أقيّم بإيجاز عمل هذه الدورة للجمعية العامة بشأن مجموعة البنود المعنونة: "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الوثوية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

ونظراً للعدد المتزايد من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في أنحاء العالم، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لهذه المسألة ويؤيد تأييداً تاماً النهج المتكامل الذي تنتهجه منظومة الأمم المتحدة، والذي يهدف إلى إنشاء سلسلة متصلة فعالة من المساعدة الإنسانية إلى التعمير والتنمية. وإننا نرحب بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون الإنسانية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.41/Rev.1 معنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.41/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.41/Rev.1 (القرار ٢١/٤٩ كاف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.42/Rev.1 عنوانه "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.42/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.42/Rev.1 (القرار ٢١/٤٩ لام).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.48/Rev.2 عنوانه "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.48/Rev.2؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.48/Rev.2 (القرار ٢١/٤٩ ميم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.50 عنوانه "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.50؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.50 (القرار ٢١/٤٩ نون).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفي إطار البند الفرعي (جيم) لدينا مشروع القرار

تستهدف تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وفي هذا المضمار، يمكن للمنسق الخاص للأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يضطلع بدور هام في تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها وتمويلها لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي، وأن تيسر التنفيذ الناجح لإعلان المبادئ.

لقد بذلنا جهدا صادقا للتوصل الى توافق في الآراء حول مشروع القرار A/49/L.50، الذي يعالج مسألة هامة مثل تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. ونعتقد أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكن دفعه الى الأمام من خلال التعاون فقط وليس المواجهة. غير أن مشاركة اسرائيل في توافق الآراء بشأن هذا القرار ينبغي ألا تفسر على أنها تتضمن اتخاذ أي موقف يتعلق بالوضع الحالي للأراضي المشار إليها في فقرتي الديباجة الرابعة والخامسة على أنها "الأراضي المحتلة"؛ أو أنها تحمل أية معنى ضمني بشأن موقف اسرائيل المتعلق بالمركز الدائم لهذه الأراضي التي تعتبر، وفقا لإعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، مسألة سيجري التفاوض بشأنها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبالنسبة للفقرة ٩ من المنطوق، نرجو أن تنظم الحلقة الدراسية المقترحة برعاية الأمم المتحدة هيئة مناسبة تابعة للأمم المتحدة ومقبولة لدى جميع الأطراف.

إن إعلان المبادئ الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما تلاه من اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا الموقع في القاهرة، والاتفاق اللاحق بشأن نقل السلطات والمسؤوليات على سبيل التحضير، ومعاهدة السلم بين اسرائيل والأردن هي منجزات رائعة تفتح أبوابا جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. إن التنفيذ الملموس للمشاريع الاقتصادية كما حددتها الاتفاقات سيرسي الأسس الاقتصادية التي تحملنا الى حقبة جديدة من التعاون والازدهار والسلام في منطقتنا.

السيد كوباياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي باعتماد مشروع القرار A/49/L.29/Rev.1، المعنون "قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية" والذي

وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بهدف تحقيق الحد الأقصى من حيث الكفاءة ونتاج العمل في المنظومة من أجل التخفيف على نحو سريع وفعال من معاناة أولئك المحتاجين. وإن جهودها الهادفة الى توحيد الآليات القائمة ينبغي تتجسد في هيكل المناقشة التي تجري في هذه الجمعية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذل لتحقيق نهج متسق تجاه المسائل التي تم تناولها هذا العام في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال. وفي هذا السياق، نرحب بفكرة تجميع البنود، التي يبدو أن العمل جار بصدها، ونرجو أن تكتمل في المستقبل القريب. وبغية تحاشي ازدواجية العمل التي لا لزوم لها، فإننا، بالإضافة الى ذلك، سنقدر حق التقدير، لو أن مشاريع القرارات التي تتناول حالات فرادى البلدان حُللت ووحدت تدريجيا وذلك للتوصل في نهاية المطاف الى مشروع قرار جامع.

وبما أنه يجب في كل الأوقات منح الوفود الفرصة للاشتراك بنشاط في عملية النظر في نصوص مشاريع القرارات، فإننا نحث الجمعية أيضا على استكشاف الطرق والوسائل التي قد تساعد في تجنب ازدواجية الآليات التفاوضية في السنوات القادمة.

السيد الياشيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد اسرائيل وتشجع تماما تقديم مساعدة اقتصادية ومالية وتقنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلا يمكن الفصل بين السلم والازدهار. فالتمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية في الأراضي سوف يشجعان السلم والاستقرار في المنطقة. وإننا نرحب بالجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني من أجل المعاونة في تنمية الضفة الغربية وغزة.

وما فتئت اسرائيل منذ عدة سنوات تتعاون تعاوننا تاما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومع المنظمات الدولية الأخرى أيضا، في تنفيذ برامج

يسمى بإسرائيل، أو الترحيب بالعملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط.

السيدة لو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال حكومة الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء كون مشروع القرار بشأن تقديم المساعدة الطارئة الى السودان (A/49/L.41/Rev.1)، الذي اعتمد توا، يعكس حالة في السودان لا تتطابق مع الواقع القائم في جزء كبير من ذلك البلد. وهو واقع، كما يشير تقرير الأمين العام في الوثيقة A/49/376، يدل على حكومة فعلت النزر اليسير في هذه المجالات من أجل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية الدولية الى أشد المواطنين حاجة اليها؛ وهو واقع، كما أشير اليه في تقرير الأمين العام أيضاً، يبين جهود السلطات الحكومية من أجل التدخل في جهود الإغاثة وإعاققتها، تلك الجهود التي تبذلها في المجتمع الدولي الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

إننا نحث حكومة السودان بقوة على وقف جهودها والكف عنها، وهي الجهود التي ترمي الى حرمان الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية الأخرى من الوصول الى السكان المحتاجين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى المتكلم الأخير تعليلاً للموقف.

أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا، منسق المشاورات غير الرسمية بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما نقترح من اختتام مناقشتنا بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الشخصية كمنسق للمشاورات غير الرسمية التي أجريتها وفقاً للإجراء المنصوص عليه في القرار ١٦٢/٤٨ "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

لقد عقدنا، ابتداءً من يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ما مجموعه تسع جلسات شارك فيها ٥٠

شارك في تقديمه. ونود أن نتوجه بشناء خاص الى السفير النمساوي سوشاريبا الذي عينه رئيس الجمعية العامة منسقا، على نجاحه الباهر في التوصل الى توافق في الآراء؛ ونتوجه بالشكر للوفود الأخرى التي أسهمت في تحقيق هذا الهدف. ويحدو وفد بلدي خالص الأمل بأن يعزز العمل الذي بدأناه بهذا القرار قدرتنا على منع الكوارث الطبيعية والكوارث المماثلة والاستعداد لها، وبهذه الطريقة يتم النهوض بالتنمية المستدامة لجميع الدول، وخصوصاً البلدان النامية.

لقد انضمت اليابان الى توافق الآراء بشأن هذا القرار وشاركت في تقديمه بروح من التعاون، إلا أنها لا تشعر بالارتياح التام إزاء الصياغة النهائية للعنوان. ففي حين أننا نعالج قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية والكوارث المماثلة ذات الأثر المعاكس على البيئة، لا يشير عنوان القرار إلا الى الكوارث الطبيعية. وكان وفد بلدي يفضل لو انعكس مضمون القرار على نحو أكثر تحديداً في عنوانه. وكما تنص الفقرة ١ من المنطوق، فإن الأمين العام سيتناول "الكوارث المماثلة" أيضاً في التقرير الذي سيقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. لذلك ينبغي أن يفهم أنه بالرغم من العنوان المختصر، فإن هذا القرار لا يقصر نطاق المناقشة في العام القادم على "الكوارث الطبيعية".

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية): لقد انضم وفد بلدي الى توافق الآراء على مشروع القرار A/49/L.50. مع ذلك، أود أن أعرب عن تحفظ وفد بلدي على تلك الأجزاء من القرار التي يمكن أن تفسر بأنها اعتراف بإسرائيل.

السيد حسن (العراق): في الوقت الذي نعبر فيه عن تقديرنا العالي للجهود الدولية في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، ومنها البرنامج الوارد في مشروع القرار A/49/L.50 المعتمد توا، فإن وفد بلدي يود إبداء تحفظه على الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار المذكور.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): انضم وفد بلادي للاتفاق العام في الآراء لاعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.50. ورغم ذلك، فإن وفد بلادي يود أن يسجل تحفظه على أي إشارة وردت في مشروع القرار ويفهم منها الاعتراف بما

وفيما يتعلق بعملية اتخاذ إجراء بشأن هذه القرارات، أعتقد أنه ينبغي إيلاء منتهى العناية لكفالة أفضل تنسيق للوقت القيم، ولتفادي قدر الإمكان أية ازدواجية مع اجتماعات أخرى ذات صلة.

إن تقديم جميع مشاريع القرارات في وقت مبكر - وإن أمكن وقت المناقشة في الجمعية العامة لبند الأعمال - سيكون مفيدا جدا في تيسير العملية التفاوضية حتى تحظى جميع مشاريع القرارات المعروضة بما تستحقه من اهتمام.

ويحدوني الأمل في أن تنظر الوفود الى هذه الملاحظات باعتبارها مقترحات مفيدة للمداولات في العام المقبل.

وأود، مرة أخرى، أن أشكر جميع الزملاء الذين عملوا معي بشأن مشاريع القرارات التي اعتمدت اليوم على تعاونهم وروحهم البناءة التي سادت طوال عملنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان الذي يرغب في الإدلاء ببيان.

السيد عثمان (السودان): بعد اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.41/Rev.1 والمعنون "تقديم المساعدة الطارئة الى السودان"، يود وفدي أن يشكر جميع الوفود التي تبنت هذا المشروع، ويخص بالشكر اخواننا في المجموعة الافريقية، والصين، واندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وسري لانكا، وبنغلاديش، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، والأردن، واليمن، وسلطنة عمان.

لقد ظلت عملية شريان الحياة من أنجح عمليات الإغاثة في العالم، وذلك لتعهد حكومة السودان بإغاثة مواطنيها وتقديم الدعم الكامل للأمم المتحدة لتقوم بهذا الدور بالرغم من الصعاب التي واجهتها ومؤامرات فصائل التمرد التي كان عليها أن تتصدى لها.

بعد إكمال المناقشات غير الرسمية حول هذا المشروع، لاحظ وفد بلادي قيام بعض الوفود بإدخال القضايا السياسية في المسائل الإنسانية، وهو أمر خطير على مستقبل العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة المتعلق بحياة إنسان مستضعف، الشيء الذي يأمرنا به ديننا وأخلاقنا. فقد لاحظنا أن وفدا معينا

وفدا. وجرى عدد من المفاوضات المستقلة بموازاة تلك المشاورات.

وهذه العملية أدت الى اعتماد الجمعية العامة هذا الصباح وفي وقت سابق ٢٠ مشروع قرار - وهي حقيقة أعتقد أنها تظهر أهمية أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال. ويعني ١٧ قرارا من القرارات بحالات محددة للبلدان، وتعني ثلاثة قرارات بمسائل مفاهيمية تتصل بتنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر الوفود التي تكرمت بالتنويه بدوري في هذه المشاورات. ويسرني بدوري أن أعترف بالتعاون النشط الذي تمتعت به من وفود عديدة طوال هذه العملية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الصادق لموظفي الأمانة العامة، ولا سيما الأنسة نورا بيناري من إدارة الشؤون الإنسانية، على مساعدتهم القيمة.

واسمحوا لي أن أختتم ببعض الملاحظات عن الإجراء المنصوص عليه في القرار ١٦٢/٤٨ بقدر ما له صلة بالبند ٣٧ من جدول الأعمال. ولقد استطعنا الإبقاء على فكرة تجميع جميع القرارات التي تعنى بالمساعدة الإنسانية، ومن ثم تطويرها. وكقاعدة، فإن جميع التقارير التي تتطلبها قرارات تتعلق ببلد محدد تحت البند ٣٧ من جدول الأعمال ستظهر في الدورة المقبلة للجمعية العامة تحت بند فرعي واحد. وبالتالي، فإن قرارات المتابعة ذات الصلة سيتعين تقديمها تحت بند فرعي واحد.

ومن شأن ذلك أن يمكن من إيلاء مزيد من التفكير لنهج منظم لهذه القرارات، بما في ذلك شكل أكثر توحيدا للقرارات، وربما فكرة قرار جامع.

وفيما يتعلق ببعض القرارات المتخذة، وافقنا أيضا على عرضها مرة كل سنتين. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من أن ندرك أنه، لأسباب بديهية، يتسم كل قرار من هذه القرارات بأهمية كبرى بالنسبة الى البلدان المتأثرة والبلدان المهمة الأخرى. وقرار العام الماضي برفع المناقشة بشأن هذه المسائل الى مستوى المناقشة العامة في الجمعية يظهر هذه الحقيقة.

نسخة عن مشروع القرار بشأن السودان. وكانت ممثلة ذلك الوفد التي تكلمت هنا اليوم حاضرة في المشاورات غير الرسمية عندما اعتمد مشروع القرار. وبعد بضعة أيام، جاءت تلك الممثلة إلينا وقالت إن حكومتها تشعر بالقلق إزاء جزء من مشروع القرار وأنها تود تغييره. وقد غيرنا مشروع القرار وفقا لرغباتها. ويدهشنا بالتالي أن نسمع تلك الممثلة تتحدث اليوم عن المساعدة الإنسانية للسودان. وهذا أمر هام في ضوء حقيقة أننا فسحنا توافق الآراء وأعدنا مشروع القرار إلى المشاورات غير الرسمية، على الرغم من أننا اعتقدنا أن المسألة التي كانت تثيرها مسألة سياسية بحثة ولا ينبغي ادخالها في نص عن المساعدة الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ١٧٧/٤٣ الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد شريم (فلسطين): إن القرار الذي تم اعتماده اليوم بعنوان "تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني" والوارد في الوثيقة A/49/L.50، قرار شبيه بالقرار الذي اعتمدهت الجمعية العامة بالاجماع، ولأول مرة، تحت نفس العنوان في العام الماضي، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه المنصرم.

ولقد بذلنا، كوفد فلسطين، جهودا كبيرة مع كافة الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى قرار يتم اعتماده بالاجماع، وهو الأمر الذي يتكرر اليوم أيضا باعتماد مشروع القرار A/49/L.50 بالاجماع. وفي هذا السياق، نود أن نتوجه بالشكر إلى كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى كل من النمسا وفنلندا والسويد، لتبنيها هذا القرار في هذا العام.

إن هذا القرار الذي اعتمدهت الجمعية العامة اليوم يكتسي أهمية خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها عملية إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني بعد سنوات طويلة من الدمار بسبب الاحتلال الاسرائيلي المديد. إن التحديات الكبيرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في هذه العملية تستوجب مساعدة المجتمع الدولي كجزء من مسؤولياته تجاه قضية

ظل يتحفظ على جميع مشاريع القرارات وعدم الدخول في توافق الآراء حولها ما لم تدخل بعض الفقرات التي تخدم أغراضه السياسية.

يود وفدي أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى أهمية التأكيد على عدم تسييس عمليات الإغاثة الإنسانية، وعدم إدخالها في الصراعات بين الدول، فهي مسألة مرتبطة بحياة الأبرياء والمحتاجين، الشيء الذي أكدته الجمعية العامة في قراراتها السابقة في هذا الصدد.

لقد ظل السودان يقدم العون لأجهزة الأمم المتحدة العاملة في مجال الإغاثة وذلك بتبرعه بـ ٨٠ ألف طن من الذرة سلمها للأمم المتحدة لتوزيعها على المحتاجين. كما قام بتسليمها عددا من الشاحنات والبوارج والبواخر لنقل الإغاثة، وأنشأت بلادي مفوضية خاصة للإغاثة تحت اشراف وزير دولة، وذلك لالتزامها بتقديم الغذاء للمتضررين.

ولكن رغم ذلك طالعنا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/376 بمعلومات غير حقيقية وغير واقعية، فقد سمى الحالة في السودان بأنها أخطر الحالات خطورة على وجه الأرض، والتقرير بشكله الحالي يحمل أرقاما غير مقبولة ولا تمت إلى الحقيقة بأي صلة.

وندعو الأمانة العامة أن تتحرى الدقة في تقريرها في العام القادم وأن تقدم لنا تقريرا حقيقيا وواقعيًا وغير متحيز.

ختاما، نرجو أن نشكر الاخوة الذين شاركوا في المناقشات غير الرسمية حول هذا المشروع على مساهمتهم المقدره وجهودهم المستمرة التي أسفرت عن الخروج بمشروع القرار قيد النظر. ونخص بالشكر هنا المندوب الدائم لدولة النمسا، الذي قاد المفاوضات بنجاح.

تكلم بالانكليزية

لقد أشار وفد الولايات المتحدة إلى مشروع القرار بشأن السودان. وأود فقط أن أبلغ الجمعية بأنتي اتصلت شخصيا بالوفد الذي أدلى بهذا البيان هنا اليوم قبل ٢٠ يوما من المشاورات غير الرسمية، وقدمت له

إن إشاعة جو من الاستقرار السياسي في الأرض المحتلة متطلب أساسي من أجل إنجاز التنمية الاقتصادية، ولتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في الأرض المحتلة. ولكن هذا يتطلب المضي قدما في التنفيذ الدقيق والأمين لاتفاق إعلان المبادئ، والمضي قدما في تنفيذ مواده وعلى رأسها انسحاب إسرائيل من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية تمهيدا لاجراء الانتخابات الديمقراطية للمجلس التشريعي. وعدا ذلك، ستبقى الأجواء غير مواتية للمضي قدما للتنمية الاقتصادية، وستبقى المنطقة عرضة لمزيد من التدهور.

ختاما، نود أن نتوجه، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وباسم السلطة الفلسطينية، بالشكر الجزيل لكافة الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي قدمت وما زالت تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن تختتم الجمعية نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال، أود أن أشكر السفير النمساوي سوشاريا شكرا خالصا على الفعالية التي نسق بها المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالبند. وأود أيضا أن أهنئ جميع الوفود التي أدت جهودها الى نجاح تلك المفاوضات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال
الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة: مذكرة من الأمين العام (A/49/390)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما يعلم الأعضاء، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، يخول الأمين العام إخطار الجمعية العامة بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي التي تكون محل نظر مجلس الأمن، والمسائل التي يفرغ مجلس الأمن من نظرها.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة

فلسطين، ومن أجل دعم وترسيخ العملية السلمية التي ما زالت هشة وفي بدايتها الأولى.

إننا على ثقة بأن المجتمع الدولي سيتخذ اجراءات حاسمة وسريعة للاستجابة للحاجات الملحة لعملية إعادة البناء. إن منظمة التحرير الفلسطينية على أتم الاستعداد للعمل سويا، وبشكل وثيق، مع الدول المانحة لضمان نجاح ذلك ولضمان فعاليته.

يلاحظ القرار في فقرات ديباجته الأوضاع الاقتصادية وأوضاع العمالة الصعبة التي تواجه الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض المحتلة. ويحث القرار في فقرات منطوقه على تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية. كما يطلب القرار إلى مجتمع المانحين الدوليين بالتعجيل بتسليم المساعدات التي تعهدت بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة.

لقد قامت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غيرالقابلة للتصرف في السنتين الماضيتين بتنظيم حلقتين دراسيتين حول جوانب متعددة من عملية تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. والقرار الذي تم اعتماده اليوم يقترح أن تعقد في عام ١٩٩٥، تحت رعاية الأمم المتحدة، حلقة دراسية عن الاحتياجات والتحديات الإدارية والتنظيمية والمالية الفلسطينية في ضوء التطورات الأخيرة. واستمرارا للنهج الذي تم اتباعه في السنتين الماضيتين، فإننا نعتقد أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هي الجهة التي يجب أن تقوم هذا العام أيضا بتنظيم هذه الحلقة الدراسية، لما اكتسبته من خبرة في هذا المجال وكجزء من برنامجها الجديد لدعم العملية السلمية.

ولكننا، في الوقت نفسه، نرحب - وبالتشاور مع الأطراف المعنية - بأية جهة أخرى من الأمم المتحدة تود، إن رغبت، أن تلعب دورا في تنظيم هذه الحلقة الدراسية. إننا سنسعى، بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية، إلى البدء في عملية إجراء التحضيرات الأولية اللازمة لهذه الحلقة الدراسية في القريب العاجل. ونرحب بكافة الجهود في هذا الصدد.

الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار. وبالتالي يصبح نص الفقرة الثالثة من الديباجة على النحو التالي:

"وإذ تشير كذلك إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يتوخى قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

يحيط مشروع القرار علما بقرار رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية المتخذ في أوائل هذا العام بشأن استصواب تعزيز التعاون والتنسيق بين أمانتي الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. وفي الشهر الماضي، أكد رؤساء الحكومات مجددا هذا القرار في اجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة في كنفستون بجامايكا.

ويطلب مشروع القرار من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بالتشاور مع الأمين العام للجماعة الكاريبية، بتشجيع عقد اجتماعات بين ممثليهما لتسهيل وتوسيع نطاق التعاون والتنسيق بينهما. ويحث أيضا على إقامة علاقات تعاون بين الوكالات المتخصصة وسائر منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، من ناحية، والجماعة الكاريبية والمؤسسات المتصلة بها من ناحية أخرى.

لقد منحت الجمعية مركز المراقب للجماعة الكاريبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين جرى قدر كبير من التعاون بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من جهة، وبين الجماعة الكاريبية من جهة أخرى في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشؤون السياسية والإنسانية.

وعلى وجه التحديد تعاونت الجماعة مع الأمم المتحدة وتممت جهودها في مجالات محددة مثل تخفيف حدة الفقر، وخلق فرص عمل، وتنمية الموارد البشرية، والتنوع التجاري والاقتصادي، وتمكين المرأة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والصحة، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحرير شعوب وبلدان الجنوب الأفريقي والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي.

A/49/390. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ١٦١ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية: مشروع القرار (A/49/L.62/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بليز لعرض مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1.

السيد لينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بشأن البند ١٦١ من جدول الأعمال نيابة عن الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الجماعة الكاريبية أيضا: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، غرينادا، غيانا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرمانيان (أرمينيا).

ويتشرف وفد بليز أيضا بأن يعرض مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1 تحت هذا البند من جدول الأعمال، نيابة عن الدول الاثنتي عشرة أعضاء الجماعة الكاريبية والدول الأخرى الآتية أسماؤها الأعضاء في هذه المنظمة التي شاركت في تقديم مشروع القرار: الأرجنتين، اسبانيا، اكوادور، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بوليفيا، الجزائر، جزر سليمان، جزر مارشال، الدانمرك، ساموا، السلفادور، سنغافورة، السويد، سيشيل، شيلي، غامبيا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيجي، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

يود مقدمو مشروع القرار أن يعرضوا التعديل الشفوي التالي لمشروع القرار: حذف الكلمات الثلاث "المتعلقة بالتعاون الدولي" - من السطر الثاني من

إن قدرة كيانات مثل الجماعة الكاريبية والجماعة الإنمائية لأمريكا الوسطى، ورابطة دول منطقة البحر الكاريبي على البقاء إنما تبرهن على أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المتباينة يجب أن تتعايش حاليا في هذه الحقبة الدينامية الجديدة للنظام الدولي الجديد. وتعتقد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن مثل هذه الترتيبات لديها القدرة على أن تساعد وتدعم مصالح ومقاصد الأمم المتحدة. والواقع أن هذه التطورات تتحدانا، في فترة البعث والاستكشاف هذه، لأن نفكر مليا في فائدة التحالفات مع الكيانات الأخرى بالنسبة لهذه المنظمة. فهذه الترتيبات تحافظ على الموارد وتيسر تحقيق الوفورات. وهي تسهم في الفاعلية عموما، وخاصة في ضوء التخصص الذي توفره منظمات الدول الصديقة المجاورة والمتعاونة. فضلا عن ذلك، فإن الجماعة الكاريبية، كما يعلن مشروع القرار، ترتيب إقليمي أو وكالة إقليمية للتصدي للأمور التي يكون من الملائم اتخاذ إجراء إقليمي بشأنها ولغير ذلك من الأنشطة التي تتسق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وبصورة أعم، قد تستفيد هذه المنظمة استفادة أفضل من إجراء مزيد من الدراسة لفائدة التعاون مع الترتيبات أو الوكالات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد استكشاف العلاقات بين الفصول الأول والسادس والسابع والثامن والتاسع من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المهم أن نشير إلى أن مشروع القرار المعروض علينا يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذه. غير أن هذا التقرير لن يقدم قبل الدورة الحادية والخمسين للجمعية، عندما يكون هذا البند على جدول أعمال الجمعية مرة أخرى.

وأود، نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أن أشكر المشاركين الكرام في تقديم مشروع القرار هذا. كما أود أن أعرب عن الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقترح إقبال قائمة المتكلمين في المناقشة الخاصة بهذا البند في غضون نصف ساعة.

وقبل سنوات ليست بالكثيرة حامت الشكوك حول قدرة ما يسمى بالدول الصغيرة جدا على المشاركة في المنظومة الدولية. ومن ثم، نوقشت المقترحات الرامية إلى إقامة أشكال من المشاركة عن العضوية الكاملة في هذه المنظمة. لكن دولتين من أعضاء الجماعة الكاريبية ما فتئتا تشاركان مشاركة نشطة وكاملة في عضوية الأمم المتحدة طوال الـ ٣٢ سنة الماضية. وقد قدمتا هما وغيرهما من أعضاء الجماعة الكاريبية إسهامات إيجابية لهذه المنظمة. وهكذا، فإننا نشعر بالسعادة والفخر إذ نلاحظ أن جامايكا هي الدولة المضيفة للسلطة الدولية لقاع البحار، وأن بربادوس كانت مقر اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن جزر البهاما كانت مقرا للمؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

وعلى أساس هذه التجارب والتجارب المماثلة لدول أعضاء شقيقة في إفريقيا والمحيط الهادئ، رحبت هذه المنظمة بجمهورية بالاو في عضويتها بثقة كاملة، حيث يمكن أن يقال عن حق إن الدول الأصغر لها دور مميز وإيجابي تضطلع به في المنظومة الدولية. وهذا الدور يتضمن توفير بعض عناصر النشاط والتنوع التي لا غنى عنها لنمو وصلاحية أي نظام عضوي.

قد ترى الجمعية أن التنسيق والتعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة ينشئان أنماطا مميزة من المرجح أن تستمر. وقد يكون هذا انعكاسا لكون الجماعة الكاريبية، التي لم يبق على احتفالها بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لإنشائها سوى بضعة أشهر، هي الآن واحدة من أكثر المنظمات الدولية القائمة شمولا. وانطلاقا من هذا، بدأت في تعميق عملية الاندماج في كومنولث منطقة البحر الكاريبي. والآن تتفاخر هذه المنطقة شبه الإقليمية بأن لديها أجهزة مثل الجامعة وغيرها من الترتيبات من أجل تطوير التعليم، والمصرف الإنمائي والعديد من الخدمات العامة الأخرى. وفي نفس الوقت شرعت الجماعة مؤخرا في تعميق عملية التعاون وذلك بالاتفاق مع جيرانها من غير الناطقين بالانكليزية وبعض الجيران الآخرين في منطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقا على إقامة رابطة لدول منطقة البحر الكاريبي بولاية شاملة.

تقرر ذلك.

وتؤيد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروع القرار انطلاقاً من فهم مؤداه أنه يعمق عملية الاندماج، ليس بين دول الجماعة الكاريبية فحسب وإنما بالمعنى الذي يشمل نصف الكرة الغربي وعلى مستوى الأمم المتحدة نفسها. وتعي مجموعتنا وعياً شديداً بالحاجة إلى تحقيق مفهوم المساواة وروح الأخذ والعطاء التعاونية بين أعضائها، وإن قيام علاقات عمل أوثق بين الأمانة العامة للجماعة الكاريبية والأمانة العامة للأمم المتحدة سيسفر عن فائدة إضافية بيّنة تتمثل في علاقات عمل أوثق داخل جماعتنا نفسها.

واتفاق التعاون هذا بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية يدخل تماماً في الحالة النفسية الراهنة لعملية الاندماج في نصف الكرة، وتحسن الجمعية صنعا في التعرف على إمكانات المزيج الثقافي لمنطقة الكاريبي ولأمريكا اللاتينية، الذي يشتمل على أسماء أوكتاميو باز من المكسيك، وفيديا نايبول من ترينيداد وتوباغو، وغابرييل غارسيا ماركيز من كولومبيا وباولو فريري من البرازيل وديريك والكوت من سانت لوسيا. وهذا التعدد الثقافي يتماشى تماماً مع التعاون الإقليمي الفعال الذي تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيزه بين دولها الأعضاء التي وهبت الثروة والأمانة العامة للجماعة الكاريبية، بدورها، تتمتع بسجل رائع في مجال التعاون الفعال وتفتح أبوابها لاستقبال أعضاء آخرين من مناطق البحر الكاريبي الأخرى مثل سورينام، التي نأمل أن تصبح جزءاً من الجماعة الكاريبية في السنة الجديدة بنفس الطريقة التي شغلت فيها بالاو مكانها في الأمم المتحدة قبل فترة قريبة لا تتجاوز الأسبوع الماضي. ويحضرنا القول بأن سورينام شاركت أيضاً في تقديم مشروع القرار.

ويجب على مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تتصور نفسها أداة لتحقيق التماسك في نصف الكرة، الذي أكدت عليه بوضوح قمة الأمريكتين. وبهذه الطريقة فقط يمكن لنا أن نفتح أبواب مستودع الطاقة المنتجة والخلاقة التي تزخر بها الأمريكتان. وإن الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة للجماعة الكاريبية هما الذراعان التنفيذيان للسياسات التي نصممها ونصوغها. ويبدو أن هناك أيضاً من حسن الإدراك يتمثل في السماح لهاتين المنظمتين بالتفاهم بلغة واحدة، وبهذه الروح نزكي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لذلك أطلب من الممثلين الذين يودون المشاركة في المناقشة الخاصة بهذا البند أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن.

السيد أودلم (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين أتكلّم نيابة عنهم، يجدون سعادة خاصة في تأييد مشروع القرار (A/49/L.62/Rev.1) والمنطوق بسيط: تقاس قوة أي مجموعة بقوة أضعف أعضائها، ونحن نزكي لنظر الجمعية أنشطة أمانة الجماعة الكاريبية لسبب وحيد هو أن لديها تقليداً قوياً في حماية أضعف الدول الأعضاء الـ ١٣ التي تمثلها.

إن أمانة الجماعة الكاريبية لم تولد بتوقيع معاهدة تشاغواراماس، وإنما من التجمع السابق المعروف بأمانة رابطة التجارة الحرة الكاريبية التي كانت مكونة أصلاً من ثلاثة أعضاء: بربادوس وغيانا وأنتيغوا. ومن تلك المنظمة اليافعة اثبتت أمانة الجماعة الكاريبية، التي تفتخر بأمناء عامين موقرين مثل ويليام ديماس، والسير أليستر مكنتاير وكورلي كنج ورودرريك رينفرد.

تتكون الجماعة الكاريبية من دول تمر بمراحل تنموية متفاوتة، ومفهوم حماية الدول الصغيرة المعروفة بـ "البلدان الأقل نمواً" هو في صميم هيكل اتفاق الجماعة الكاريبية. وهذا وحده مبرر مناسب لمشروع القرار الذي عرضه سفير بليز وتولى قيادة العمل بشأنه باقتدار. إن حماية الدول الصغيرة ضرورية لعمل التجمعات الإقليمية ولنزاهة الأمم المتحدة كهيئة سياسية. فعندما يسجل الجهاز الانتخابي الإلكتروني ١٥٠ صوتاً مؤيداً مقابل صوتين، فلا بد أن تكمن في مكان ما من هذه الأرقام الاحصائية إما حسابات الغطرسة أو تواطؤ الخائضين. وكل من هذين الموقفين خطير، وعمليتنا لصنع القرار لا يمكن أن تكون نقية وغير مدنسة إلا إذا كانت الهياكل القادرة على تعزيز مفهوم السيادة قائمة بدلا من ترك الدول الصغيرة عرضة لضغوط الحجم والنفوذ. ويجب أن ينبع نقاء قرارات الأمم المتحدة من قوة المنطق وليس من موارد الأغنياء.

الدول الجزرية الصغيرة النامية - وهي ضعفها في مواجهة تغيرات المناخ، والتحدي المتمثل في إدارة المناطق الساحلية والموارد البحرية، وهشاشتها الاقتصادية والإيكولوجية. ويصعب على الصناعة المحلية أن تكون تنافسية مع مواجهتها تكاليف مرتفعة لنقل المواد الخام والصادرات. فالزراعة لا يمكنها تلبية الطلب المحلي على الغذاء. والطاقة الوطنية ومصادر المياه العذبة عادة ما تكون غير كافية. ولذلك، فإن التعاون الإقليمي الأوثق يكتسي أهمية قصوى في التغلب على المشاكل المتأصلة في الاقتصادات الصغيرة وتجنب تفتيت استراتيجيات التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من إضعاف لها.

وفي هذا الصدد، نود أن نعيد إلى الأذهان مؤتمر بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في نيسان/أبريل من هذا العام. لقد مثل معلما بارزا في التخطيط الاستراتيجي وينبغي أن يترك أثرا قويا ودائما على تنمية منطقة الكاريبي. ونحن نرحب بهذه المبادرة الهامة، التي أيدناها منذ مرحلة مبكرة جدا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إننا نتطلع إلى قيام تعاون أوثق من تعاوننا الحالي سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو بين الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي، وفي المستقبل بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول الكاريبية التي أنشئت حديثا.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن وفد بابوا غينيا الجديدة، يسرني بالغ السرور أن أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/49/L.62/Rev.1 المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. ونحن إذ نضلل ذلك، نؤيد أيضا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بليز وسانت لوسيا اللذان أوجزا ببلاغة الأساس المنطقي والمبادئ التي دفعت إلى التحرك نحو إنشاء ترتيبات تعاونية بين كيان إقليمي مثل الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة.

والجمعية العامة إذ اعترفت في دورتها السادسة والأربعين عام ١٩٩١، بالإسهامات القيمة والبناءة التي تساهم بها الجماعة الكاريبية في جهود التنمية إقليميا ودوليا وتعزيز التفاهم الدولي، منحت هذه المنظمة الإقليمية الهامة مركز المراقب.

مشروع القرار لنظر المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وباسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أؤيد مشروع القرار المتصل بموضوع الاتفاق بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية حسبما أوصى به رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية.

السيد رودولف (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وإن السويد وفنلندا والنمسا تؤيد هذا البيان.

ورغم أن الأمم المتحدة تعمل باستمرار على تعزيز قدرتها للاستجابة للتحديات التي تواجهها اليوم، يسود وعي متزايد بأنه لا يمكن للأمم المتحدة وحدها الاضطلاع بسائر المهام. لقد كانت الجماعة الكاريبية في الماضي فعالة في تعزيز الاندماج الاقتصادي بين دولها الأعضاء، وفي مجال تعزيز التعاون الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وفي تنسيق سياساتها الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بالشؤون الإقليمية، ودورها البناء في هايتي ليس سوى آخر مثال على ذلك. وإن إقامة علاقة عمل أوثق بين الأمانة العامة للجماعة الكاريبية والأمانة العامة للأمم المتحدة، كما يقترح مشروع القرار المعروض علينا، يمكن أن تكون مفيدة حقا. لذلك شاركنا في تقديم مشروع القرار ونرجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

أود أن أؤكد مجددا على دعم الاتحاد الأوروبي للجماعة الكاريبية بأسرها. وإننا نقترح الاضطلاع بجهود مشتركة لإقامة مشاركة جديدة بين المنطقتين تستهدف ضمان الاحترام الشامل لحقوق الإنسان، وزيادة التجارة الاقتصادية المتوازنة، والنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز الروابط الثقافية والعلمية. ونعتزم تشاطر خبرتنا في عملية الدمج الإقليمي، وقد عقدنا العزم، على السعي، مع شركائنا الكاريبيين، إلى تحقيق التعاون الذي نصت عليه اتفاقية لومي. لقد أبرمت اتفاقية لومي الرابعة لمدة ١٠ سنوات بدلا من ٥ سنوات كما جرت العادة - وهذا دليل على التزامنا الطويل الأجل. وفي إطار الاتفاقية، جرى رصد ٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية لمنطقة الكاريبي.

إننا نعترف بالمشاكل المحددة التي تعاني منها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ومعظمها من

المتحدة الإنمائي. ونحن على ثقة بأن البرنامج الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة، باتخاذها هذا الترتيب الجديد، ستستمر في التحلي باليقظة والتبصر في أداء مسؤولياتها الهامة عن تنفيذ مرامي وأهداف الجماعة الكاريبية بالنسبة إلى تحقيق استراتيجيات التنمية الدولية.

ووفد بلدي يحدوه الأمل في أن هذا الترتيب التعاوني الجديد سيسمح للجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة بجملة أمور منها كفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس الذي اتفق عليه المجتمع الدولي، ليس في منطقة البحر الكاريبي فحسب، بل أيضا في دول جزرية صغيرة نامية أخرى.

ختاما، نؤكد على أهمية تنسيق وتكامل الجهود التي تبذلها الكيانات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة باعتبارها حافزا على تحقيق تعاون دولي فعال ومفيد بغرض تحقيق تنمية شعوبنا وتلبية أمانها.

السيد جورج (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أن أتكلم مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.62/Rev.1 المعنونة "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية".

عندما تواجه دولة صغيرة، ولاسيما دولة جزرية صغيرة، المشاكل بمفردها، فلربما يتعذر التصدي لها. ولكن عندما تتصدى جماعة إقليمية من الدول ذات تجارب وتاريخ وأهداف متشابهة، وذات علاقات وثيقة بعضها مع بعض، لهذه المشاكل، يصبح تدبرها أمرا ممكنا بدرجة أكبر. وتعزيز المنظمات الإقليمية أمر حاسم بالنسبة إلى التنفيذ الفعال لأهداف الأمم المتحدة، في وقت يكون فيه التنظيم وفعالية التكلفة محل اهتمام رئيسي.

ولقد أعرب رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية عن رغبتهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين أمانتهم والأمانة العامة للأمم المتحدة. ولذلك يدعو مشروع القرار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يتخذ التدابير المناسبة، بالتشاور مع الأمين العام للجماعة الكاريبية، لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون والتنسيق بين الأمانتين بغية زيادة قدرة المنظمين على بلوغ أهدافهما المشتركة.

ويرى وفد بلدي أن الجماعة الكاريبية أثبتت، بما لا ينكر، قدرتها القيادية وكفاءتها في توضيح المسائل، وهي لاتزال تقدم إسهامات بناءة في المحافل الإقليمية والدولية في تقرير الخيارات السياسية لحل المسائل الاجتماعية - الاقتصادية واسعة النطاق التي تواجه المجتمع العالمي. ونعترف أيضا على وجه الخصوص بما للمنطقة من دور في صون السلم والأمن فيما يتعلق بحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي.

ويعتقد وفد بلدي أن من شأن الكيانات الإقليمية العملية التي تتوافر لها أسباب البقاء والتي تركز على تعزيز الاقتصادات الإقليمية للبلدان المتجاورة وصلاتها المؤسسية مع منظومة الأمم المتحدة أن تحسن التنسيق إلى حد أبعد وتيسر الحشد الفعال للموارد بغية تحقيق أسمى الأهداف الإنسانية من خلال التعاون الإنمائي الدولي. لذلك نعتقد أن هذا الترتيب التعاوني الجاري ضروري لكفالة تلبية وتحقيق المصالح والتطلعات الخاصة للشعب الكاريبي على نحو كاف، بما يعود بالخير على سكان جزرنا في ذلك الجزء من العالم.

ومن منظور منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، نشاطر الجماعة الكاريبية أوجه شبه عديدة من حيث الحجم واحتمالات التعرض للخطر. فمن الأهمية البالغة، إذن، أن ينهج المجتمع الدولي نهجا إيجابيا وخلاقا لكفالة استمرار الدعم الدولي المطلوب من أجل تحقيق تعاون إنمائي دولي سليم في مجالي التجارة والاستثمار، بهدف التوصل إلى نمو اقتصادي دائم في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولعل أحد الإنجازات التي تتصف بمنتهى الأهمية للدول الجزرية الصغيرة في هذا العقد هو المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي استضافته بربادوس وهي عضو في الجماعة الكاريبية. وقد حقق المؤتمر نجاحا كبيرا، بدءا بالتحضير له وحتى اختتامه، وبكامل تعاون ودعم حكومة بربادوس. وكان، في الواقع إسهاما بارزا من دولة تنتمي إلى الجماعة الكاريبية في التشارك العالمي من أجل التنمية المستدامة.

ويسرنا أيضا أن نعترف بالدور الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة في النتائج العامة التي أسفر عنها هذا المؤتمر الهام. وفي هذا الصدد، نسلم ونرحب خاصة بالأنشطة المتزايدة التي يقوم بها برنامج الأمم

الأنشطة التي زادت التنسيق فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وعمقت ووسعت نطاق التكامل الاقتصادي، وعززت التنمية. وعن طريق رابطة الدول الكاريبية، تمتد الدول الأعضاء في الجماعة روابطها إلى الدول والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الأخرى في الكاريبي. وهذه الجهود أسهمت بشكل إيجابي في تعزيز السلم والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وتتمتع كندا بعلاقة إيجابية للغاية مع الجماعة والدول الأعضاء بها. والروابط الأسرية والثقافية والتجارية تشكل شبكة متداخلة تربط بيننا بشكل وثيق. وهذه الروابط تشكل أساس جهودنا المشتركة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة التي تواجه المنطقة. إن الجماعة وكندا تعملان بشكل نشط ووثيق في عدد من المجالات في الأمم المتحدة؛ والمصايد والمحكمة الجنائية الدولية مجرد مثالين على ذلك. ونود أيضا أن نذكر تعاوننا المتبادل في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في نيسان/أبريل من هذا العام، واستضافته باقتدار بربادوس التي كانت مثالا بارزا لحالة هذه الدول الفريدة. وعن طريق برنامجنا للمساعدة الفنية، تعمل كندا بالمشاركة مع أعضاء الجماعة في مجموعة من المجالات التي تركز على تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وإذ نتجه إلى تجارة مفتوحة في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي، تتطلع كندا إلى تعزيز الاتصالات مع الجماعة لتمكين أعضائها من الاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا التطور.

في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في بريدجتاون، اتفق الزعماء على السعي لتحقيق تعاون أوثق مع الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المشتركة للمنظمتين. وقد أبرز الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، فائدة وأهمية الروابط المكثفة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كطريقة لمواجهة تحديات العالم المتغير. وفي هذا السياق، من الملائم تماما ومما يجيء في حينه أيضا أن تؤيد الجمعية العامة مشروع القرار المعروض علينا الذي يضيف على هذه الروابط طابعا رسميا. وكندا مقتنعة بأن التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية سيفيد الطرفين. ونحن نؤيد تأييدا

إن أهداف الجماعة الكاريبية وأهداف الأمم المتحدة متماثلة، وإقامة صلات أوثق بين الاثنتين سيكون مثمرا جدا لجميع المعنيين. وحكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بوصفها عضوا في منظمة حكومية دولية إقليمية في المحيط الهادئ مشابهة للجماعة الكاريبية، تؤيد تأييدا كاملا قيام الأمم المتحدة باللجوء إلى المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية القائمة لتحقيق الاستفادة القصوى بجميع جوانب عملها. ومحفل جنوب المحيط الهادئ، اعترافا منه بالحاجة إلى إقامة صلات أوثق مع الأمم المتحدة، سعى إلى مركز مراقب في الأمم المتحدة وحصل عليه في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وإن ما يسعى إليه مشروع القرار ينبغي أن يكون نهجا، وينبغي أن يكون معيارا لعلاقة العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية القائمة. وهذه المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية لها دور خاص في الجهود التنفيذية التي تبذلها الأمم المتحدة. وقد أشار واضعو السياسات إلى هذا الأمر مرارا في مؤلفاتهم الأكاديمية، وأشار إليه أيضا في مؤتمرات هامة للأمم المتحدة، مثل مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد عام ١٩٩٢ والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد عام ١٩٩٤. ويعترف الفصل ١١ من برنامج عمل بربادوس بالدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية في تيسير التنفيذ الفعال والمؤثر للمشاريع، وفي منع الازدواجية في الجهود المبدولة. والاستخدام الحصيف للموارد المحدودة هو الشاغل الدائم للدول الصغيرة، مثل أعضاء الجماعة الكاريبية.

لتلك الأسباب، يسر حكومتي أن تشارك في تقديم مشروع القرار، وهي تحث جميع الدول الأعضاء على تأييده.

السيد ستراوس (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):

قبل ٢١ عاما تقريبا اتفق عدد من الدول الكاريبية في شاغورامس بترينيداد وتوباغو، على العمل بشكل أوثق على تعزيز مصالحها المشتركة. وهذه الدول أنشأت الجماعة الكاريبية لتكون هيئة دائمة للتعاون والتشاور والتنسيق داخل الإقليم بغية تعزيز العلاقات السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومنذ ذلك الوقت، عملت الجماعة بشكل فعال على تحقيق هذه الأهداف. فقد وضعت طائفة من

كان وبال المخدرات يؤثر على كل دولة على الأرض، فيجب أن نعمل، وسوف نعمل، متحدين لحل هذه المشكلة.

إن لبلدان الجماعة الكاريبية ثقافة غنية ومتنوعة. فمن أغاني الهنود الغربيين المرتجلة وفرق العزف على الطبول المعدنية في شرق الكاريبي إلى الرقصات الشعبية على موسيقى جزر الهند الغربية في جامايكا، ومن أعمال المؤلف المسرحي ديريك والكوت من سانت لوسيا إلى المؤلف ف. س. نيبول من ترينيداد، لا تزال البلدان الكاريبية تضيف الكثير إلى الحياة الثقافية للعالم. وكثيرون من المهاجرين إلى الولايات المتحدة جاءوا من بلدان كاريبية ناطقة بالإنكليزية وأثروا الولايات المتحدة.

ومن دواعي فخر الولايات المتحدة أن تشارك في تبني مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1، الذي ينص على تعهد بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. إننا نعرف أن الجماعة الكاريبية ستواصل القيام بمهمتها الهامة، والولايات المتحدة ستقوم بكل شيء يمكنها القيام به، كصديق وداعم، لضمان نجاح الجماعة الكاريبية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1.

أود أن أعلن أن البلدين التاليين أصبحا مشاركين في تقديم مشروع القرار: أوغندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1. (القرار ٤٩/٤١.)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦١ من جدول الأعمال؟

تماما هذه المبادرة وقد أضفنا اسمنا إلى قائمة مقدمي النص الذي سننظر فيه اليوم.

السيد كوال (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/49/L.62/Rev.1 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية".

إن بلدان الكاريبي جيراننا. ومن بين هؤلاء الجيران دول أعضاء في الجماعة الكاريبية ظهرت فيها بعض أقدم الديمقراطيات في نصف الكرة الغربي هذا. ونحن نفخر بشدة إذ نقول إن القوات العسكرية ومراقبي الشرطة الذين تبعث بهم دول الجماعة يعملون جنبا إلى جنب مع زملائهم من الولايات المتحدة وبلدان أخرى في القوة المتعددة الجنسيات التي تساعد على استعادة الديمقراطية في جار كاريبي آخر هو هايتي.

منذ إنشاء الجماعة الكاريبية في ١٩٧٣ عملت المنظمة على تحسين وتكامل الاقتصادات والهيكل السياسية لدول الكاريبي الناطقة بالإنكليزية. وقد دعمت الولايات المتحدة عمل الجماعة انطلاقا من الاتفاق مع فكرة أن التكامل الاقتصادي والسياسي يزيد ازدهار وتعزيز العلاقات بين الأقاليم والعلاقات مع البلدان خارج منطقة الكاريبي.

وفي مؤتمر قمة الأمريكتين الأخير، في ميامي، أجرت الولايات المتحدة مناقشات حرة وصريحة مع أعضاء الجماعة بشأن طائفة كبيرة من المسائل، وعلى الأخص المسائل التجارية. ومبادرة الولايات المتحدة بشأن حوض الكاريبي، التي بدأت في ١٩٨٣ ولا تزال قائمة حتى اليوم، لا تزال تساعد اقتصادات جميع بلدان الجماعة الكاريبية بإسقاط معظم الحواجز أمام الصادرات الكاريبية القادمة إلى الولايات المتحدة. والرئيس كلينتون ملتزم بمنطقة تجارة حرة ستشمل نصف الكرة الغربي كله في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥.

وإلى جانب التجارة، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع أصدقائنا في الجماعة الكاريبية بشأن مجموعة متنوعة من المسائل الأخرى. إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مشكلة متزايدة أخرى تواجه أعضاء الجماعة الكاريبية. ولما

تقرر ذلك.

٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الذي قرر فيه بأن يجري الانتخاب لملء الشاغر في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في جلسة يعقدها مجلس الأمن وفي جلسة تعقدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

البند ٤٦ من جدول الأعمال

ونظرا لأن البند ١٥ من جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة لم يتضمن بندا فرعيا متعلقا بإجراء انتخاب لملء هذا الشاغر، يقترح الأمين العام أن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمال دورتها التاسعة والأربعين بندا فرعيا إضافيا عنوانه "انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية".

"إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): توصلت، في أعقاب المشاورات اللازمة، إلى فهم بأنه يمكن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة.

إذا لم أسمع اعتراضا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق، في ظل ظروف الحالة الراهنة التي ذكرتها لتوي، على التجاوز عن حكم المادة ٤٠ من النظام الداخلي، التي تتطلب اجتماع المكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال؟

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية تود أن تدرج بندا فرعيا إضافيا تحت البند ١٥ من جدول الأعمال، يكون نصه كما يلي: "ج - انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية؟"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال، طلب إدراج بند فرعي إضافي مقدم من الأمين العام (A/49/239)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة، بمذكرته الواردة في الوثيقة A/49/239 بأن وفاة القاضي نيكولاي كونستانتينوفتش تاراسوف من الاتحاد الروسي أسفرت عن شغور مقعد في محكمة العدل الدولية. ويسترعي الأمين العام انتباه الجمعية إلى قرار مجلس الأمن ٩٥١ (١٩٩٤)، المتخذ في